

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٧٦٣ لسنة ٢٠١٣

بتشكيل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون

رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٠٦ لسنة ٢٠٠٩ بإعادة تشكيل مجلس إدارة

جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٣ بتفويض وزير التجارة والصناعة

فى بعض الاختصاصات ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُشكل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية برئاسة الأستاذة

الدكتورة/ منى الجرف ، وعضوية كل من :

المستشار/ محمد محمد زكى موسى - نائب رئيس مجلس الدولة .

الأستاذ/ هانى الدسوقي - رئيس مجلس إدارة المعهد القومى للجودة

ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة .

الأستاذ/ إبراهيم السجينى - رئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق

ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة .

الأستاذ/ حسن فهمى محمد مساعد - رئيس الهيئة العامة للاستثمار

ممثلاً عن وزارة الاستثمار .

الأستاذ/ ياسر صحى - المدير التنفيذى لوحة السياسات المالية الكلية

ممثلاً عن وزارة المالية .

- الأستاذ الدكتور/ هانى دويدار - رئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق -
جامعة الإسكندرية من ذوى الخبرة .
- الأستاذ الدكتور/ محمد فتحى صقر - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة القاهرة من ذوى الخبرة .
- المستشار/ هشام فتحى رجب - من ذوى الخبرة .
- الدكتور/ أحمد فكرى عبد الوهاب - ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية .
- الأستاذ/ عادل ناصر - ممثلاً عن الاتحاد العام للغرف التجارية .
- الأستاذ/ أكرم يوسف تيناوى - ممثلاً عن اتحاد البنوك .
- الأستاذ/ د. مصطفى حلمى الحمادى - ممثلاً عن الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- الأستاذة/ سعاد السيد الديب - ممثلاً عن الاتحاد النوعى لهيئات حماية المستهلك .
- الأستاذ/ عبد الفتاح إبراهيم حسين - ممثلاً عن الاتحاد العام لعمال مصر .
- وتكون مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

(المادة الثانية)

تكون المعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الجهاز بما فى ذلك بدل حضور جلسات مجلس الإدارة وفقاً للمعاملة السارية للمجلس السابق ، وللمجلس فى نهاية كل سنة مالية أن يقرر صرف مكافأة سنوية لرئيسه ولأعضائه فى ضوء ما يحقق من إنجازات وبعد موافقة الوزير المختص .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٦/١١/٢٠١٣

وزير التجارة والصناعة

منير فخرى عبد النور